

مؤقت

مجلس الأمن  
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٢٨٨

الجمعة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد مونغارا - موسوتسي (غابون)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كرافتشينكو  
أوغندا السيد مونغويا  
البرازيل السيد موريتي  
البوسنة والهرسك السيد فوكاسينوفيتش  
تركيا السيدة دينج  
الصين السيد دو شياو كونغ  
فرنسا السيد بون  
لبنان السيدة زيادة  
المكسيك السيد بويني  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوارى  
النمسا السيد لوتروني  
نيجيريا السيد أدامو  
الولايات المتحدة الأمريكية السيد غوردون  
اليابان السيدة شيوتسو

## جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل

الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2010/143)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): مثلما ذكرت صباح اليوم، أود أن أذكر المتكلمين كافة بأنني طلبت منهم صباح اليوم أن يقصروا كلماتهم على ما لا يتجاوز خمس دقائق للسماح للمجلس بتأدية عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد وتيغ** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لبلدي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

تعلن ألمانيا تأييدها التام للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

مع مرور كل يوم يعاني مئات الناس من عواقب انتشار الأسلحة المحظورة. وإن آثار ذلك على التنمية الاقتصادية واضحة. وغالبا ما يتسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة في مأس إنسانية.

لقد دأبت ألمانيا منذ عهد طويل على الالتزام بنهج شامل في محاربة ما يسببه التكديس والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة وذخيرتها من زعزعة للاستقرار. ويولي بلدي أهمية قصوى للتنفيذ التام وزيادة تطوير برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهو يؤيد الاجتماع الرابع للدول الأطراف الذي يُعقد كل سنتين، والذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٠، إذ يرى أنه سيشكل خطوة هامة في تنفيذ برنامج العمل.

منذ أكثر من ١٠ سنوات ترأست ألمانيا ما يُعرف بمجموعة الدول المهتمة في نيويورك. وهذه المجموعة منحت أوساط نزع السلاح منبرا في نيويورك لتبادل وجهات

النظر حول كيفية التغلب على بلية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي السنوات الأخيرة، أولى بلدي اهتماما خاصا لمسألة أمن المخزونات الوطنية من الأسلحة التقليدية والذخائر وإدارتها إدارة سليمة. وقد وضع فريق من الخبراء الحكوميين، تحت رئاسة ألمانية، توصيات للإدارة السليمة للمخزونات. وتساهم حكومتي في عملية مستمرة توجّوها الأمم المتحدة ترمي إلى وضع مبادئ إرشادية تقنية تنظم إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية.

وبلدي يظل ملتزما بتخفيض حجم التجارة غير القانونية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمهيدا للقضاء النهائي عليها. ولذلك نواصل إيلاء أقصى الأهمية للعملية الجارية صوب وضع معاهدة شاملة وملزمة قانونا تحكم تجارة الأسلحة تتسم بأعلى مستوى ممكن من المعايير الدولية المشتركة لنقل الأسلحة التقليدية. ونقف على أهبة الاستعداد للانخراط بمهمة والتعاون بروح بناءة في العملية التي تمهد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢.

أود الآن أن أسوق بضعة أمثلة على تعاون بلدي. في عام ٢٠٠٦ بدأت حكومتي بتقديم الدعم لجماعة شرق أفريقيا بتنفيذ مشروع حول منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدان الجماعة. ونتيجة لذلك، استحدثت شبكات مهدت الطريق لانخراط جماعة شرق أفريقيا في صون السلم والأمن. وقد عملت الجماعة عن كثب مع المركز الإقليمي لشؤون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومقره نيروبي، فأقامت اتصالات مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى وبلدان القرن الأفريقي.

الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أناطت بالاتحاد ولاية تأسيس هيكل السلام والأمن الأفريقي. وما فتئت ألمانيا

المنطقة أقامت سويسرا علاقات تعاون قديمة العهد مع بوروندي. والتزامنا يجري توسيعه من خلال رئاستنا للتشكيلة القطرية المعنية بذلك البلد التابعة للجنة بناء السلام. وبياني ينطلق من تجربتنا في سياق أنشطتنا في بوروندي. وسأطرق إلى خمس نقاط.

أولاً، إن وضع ترتيبات تنظم التجارة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحظورة بموجب الصكوك الدولية على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي يؤدي دوراً لا غنى عنه في محاربة انتشار تلك الأسلحة. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ وتشديد هذه الصكوك. وفي هذا السياق ستشكل المفاوضات على معاهدة شاملة وملزمة قانوناً لتجارة الأسلحة خطوة كبيرة إلى الأمام.

ثانياً، يندرج بين أولوياتنا التنفيذ الفعال للصكوك السارية ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مثل برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وإن الاجتماع الرابع للدول الأعضاء الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي سيتيح فرصة ممتازة للدول الأعضاء لمضاعفة جهودها.

ثالثاً، أثبتت حملات جمع الأسلحة على فائدتها. لكن برامج إعادة شراء الأسلحة تنطوي على خطر أن تؤدي إلى نتائج عكسية إن لم تسفر عن خفض الطلب على الأسلحة. وفي الواقع ربما يحفزون بذلك الطلب إذا كان المردود أعلى من السعر الجاري للأسلحة. وينبغي لهذه المبادرات أيضاً أن تشمل الذخائر والمتفجرات وأن تنص على التدمير الفوري للمعدات المستعادة.

وأخيراً، يتعين على جميع الدول أن تبذل كل جهد ممكن لاحترام سيادة القانون وضمان الأمن لجميع أفراد مجتمعاتها من دون أي شكل من أشكال التمييز، وأن

تقدم المساعدة لإدارة السلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في بنائها هيكل السلام والأمن الأفريقي ذاك.

وأحد مجالات التعاون في أفريقيا ذات الأولوية هو تأسيس نظام قاري للإنذار المبكر. وهذا النظام سيمكن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من تحديد ما إذا كانت أزمة محتملة ستتشب. وتقدم حكومتي المساعدة للاتحاد الأفريقي في تصميم نظام الإنذار المبكر ذاك. كما أنها تقدم الدعم لتطوير عنصر الشرطة في القوة الاحتياطية الأفريقية. ويستهدف المشروع توفير مستوى أدنى من الأمن المدني في حالات ما بعد الصراع الهشة وتعزيز ثقة عامة الناس بقوى الأمن.

وهذا يصل بي إلى نقطتي الأخيرة. منذ البداية أيدت ألمانيا تأسيس لجنة بناء السلام. إن لجنة بناء السلام، بتقديمها المساعدة للمجتمعات الخارجة لتوها من الصراع ووضع أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة إنما تقدم مساهمة حاسمة في السلم والأمن الدوليين. وبالتالي ينبغي لها أن تؤدي دوراً محورياً في التشجيع على التلاحم بين الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية. وفي ذلك السياق، ترى حكومتي أن لجنة بناء السلام ينبغي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مجلس الأمن الدولي للتركيز على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والتقليل من وطأة الآثار المؤذية لهذه الأسلحة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

**السيدة غراو** (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الناجم عن الاتجار غير المشروع بها يترك آثاراً مدمرة على السلام والأمن والتنمية في أفريقيا الوسطى، سواء على البلدان المتورطة في الصراع أو البلدان التي تنعم بالسلام. وفي تلك

رئاسة المجلس، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وبقية أفريقيا ومناطق أخرى في العالم متأثرة بالصراعات وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في عام ٢٠٠٨، أشارت التقديرات إلى وجود ٨٧٠ مليون قطعة سلاح بالفعل متداولة في أرجاء العالم متسببة بواقع ٧٤٠ ٠٠٠ وفاة في كل عام. وحتى في المناطق الخالية من الصراع ما انفكت تلك الأسلحة تنشر الموت والدمار. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهل جداً استيعابها في شبكات الاتجار غير المشروع. وتستخدم على نطاق واسع في الصراعات المسلحة وتعزز من الجريمة العابرة للحدود.

طيلة ثلاثة عقود ما برح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يذكي نيران الصراعات والظواهر المصاحبة لها، والجريمة العابرة للحدود في وسط أفريقيا. لقد ابتليت المنطقة دون الإقليمية شر البلاء جراء العديد من الصراعات المسلحة التي أضرت باستقرار الدول ودمرت نسيجها الاجتماعي والاقتصادي. وتمر حالياً العديد من هذه الدول بحالات ما بعد انتهاء الصراع، بينما تضطلع دول أخرى بإعادة الإعمار وإنعاش عمليات التنمية لديها.

إن استمرار التوترات في المنطقة دون الإقليمية يوفر تربة خصبة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تعمل إلى جانب الجريمة المنظمة على زعزعة استقرار دولنا بشدة وتشكل تهديداً كبيراً لسلم وأمن هذه المنطقة دون الإقليمية وللسلم والأمن الدوليين بصورة شاملة.

وعلاوة على ذلك، أدى ذلك إلى عرقلة عملية الإدماج الاقتصادي التي تعتمد عليهما استراتيجياتنا الإنمائية، بل يمكن أن تتوقف بالكامل. وفي الحقيقة أن التداول

تستكمل برامج جمع الأسلحة التي بأيدي المدنيين بالاقتراح بتدابير بناء الثقة.

رابعا، لن يكفي التصدي للجانب المتعلق بالعرض في التجارة غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة إذا ما أردنا إدخال تحسينات مستدامة على الحالة الأمنية في المناطق المتأثرة بدرجة كبيرة بالعنف المسلح. ونود أن نشدد أيضاً على ضرورة معالجة الجانب المتعلق بالطلب، أي اتخاذ نهج شامل نحو مشكلة العنف المسلح.

أخيراً، فإن الأمين العام، في تقريره الأخير (A/64/228) عن تعزيز التنمية من خلال الحد من العنف المسلح ومنعه، يدعو إلى زيادة الجهود الدولية الهادفة إلى تقليص العنف المسلح ومنعه. ويقدم عدة توصيات مفيدة جداً. ويرحب أيضاً بالجهود المتخذة في إطار إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، وهي مبادرة دبلوماسية أطلقتها سويسرا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٦ وقام بالتوقيع عليها حتى الآن ١٠٨ بلدان. وتلك العملية تدعم الحكومات والمجتمع المدني في تحقيق تخفيضات في العنف المسلح قابلة للقياس بحلول عام ٢٠١٥، في سياق الصراع المسلح وغير المسلح. ونهيب بجميع البلدان التي لم تقم بالتوقيع على ذلك الصك أن تفعل ذلك وأن تشارك بهمة في العملية على الصعد الإقليمية والعالمية.

أود مرة أخرى أن أشدد على أهمية قيام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية باتخاذ نهج متماسك ومنسق وتكميلي لمكافحة العنف المسلح في وسط أفريقيا وذلك بالتصدي لجاني المسألة، أي العرض والطلب.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة لممثل الكونغو.

**السيد مابونندو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية):** أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم يا سيادة الرئيس على توليكم

السلم والأمن واللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا.

أدت هذه الجهود إلى اتخاذ عدة قرارات وتوصيات. أود أن أبرز منها بوجه الخصوص المؤتمر دون الإقليمي بشأن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا الذي انعقد في نجامينا بتشاد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والاجتماع الذي انعقد في برازا فيل في أيار/مايو ٢٠٠٣ وأفضى إلى اعتماد برنامج الأنشطة ذات الأولوية من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ومن الواضح أن أي رقابة فعالة على وباء الأسلحة الصغيرة غير المشروعة هامة للغاية. ومن خلال تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي ستمكن دولنا من الصمود أمام التحدي المتمثل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيتعين على هذا التعاون التركيز على تبادل المعلومات والخبرة بين الدول من جهة وبين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من الجهة الأخرى. وهذا صحيح تماماً من حيث المساعدة التي يجري تقديمها من أجل إنشاء سجلات للأسلحة وإدراج تجار الأسلحة غير المشروعة فيها، وتوفير المعدات والمواد اللازمة ومراقبة الحدود والكشف عن الأسلحة.

وفي هذا الصدد، عُقدت حلقة عمل/حلقة دراسية عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكان ذلك في ١٠ آذار/مارس في برازا فيل، ونظمها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والدول

والانتشار غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من عناصر زعزعة الاستقرار. فهما يعملان على زيادة العنف المسلح وإطالة أمد الصراعات المسلحة. كذلك يعززان من الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان من قبيل الاتجار غير المشروع بالأطفال.

إن استمرار العنف المسلح وانعدام الأمن الناتجين عن هذا الاتجار الضار عملاً على إضعاف اقتصادات معظم الدول في وسط أفريقيا والتي يتعين عليها أيضاً أن تواجه التحدي المتمثل في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. إن تجدد العنف المسلح الناجم عن انتشار الأسلحة الخفيفة في المناطق الحدودية ووضع الحواجز على الطرق وأعمال القرصنة كلها تؤدي إلى تشريد قطاعات سكانية برمتها، وتزيد من ضعفهم ويجعل حالتهم أكثر خطورة. فالحالة الراهنة في الجزء الشمالي من بلدي مثال حي على هذه النقطة.

ويود وفدي هنا أن يكرر مناشدته من أجل مساعدة أشقائنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين فروا من الأعمال القتالية هناك والتمسوا ملاذاً في جمهورية الكونغو. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لتكرار مناشدة الأمم المتحدة بتقديم الأموال للتخفيف من وطأة معاناة ضحايا الهجمات المسلحة في المحافظة الاستوائية.

إن دول المنطقة دون الإقليمية قد ألزمت نفسها بمكافحة هذا الوباء في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. وبالنظر إلى ما هو على المحك الآن، عقدت العزم تلك الدول على تنسيق جهودها على أساس منتظم وفي إطار الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا وأنشأت إدارة

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد إليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي، بمنتهى الإخلاص عن سعادي لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن. وإنني أشعر بمزيد من الرضا لرئاستكم كونكم تمثلون بلداً، جمهورية غابون، تقيم معه جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ زمن بعيد علاقات ممتازة تتميز بالاحترام المتبادل.

واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بالسيدة ميغرو، والسيد كوستا، والسيد دوارتي، والسيد سيلفان - غوما، وأن أشكرهم جميعاً بإخلاص على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة.

إنني من بلد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبسبب موقعه الجغرافي وخرق السلم والأمن الدوليين الذي شهده، يجسد للأسف المأساة التي تعاني منها منطقة وسط أفريقيا نتيجة انتشار الأسلحة وتداولها على نحو غير مشروع، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أشار إليها الأمين العام السابق كوفي عنان مرة بأنها أسلحة الدمار الشامل الأفريقية.

والواقع أن بلدي على مدى العقد الماضي كان مسرحاً لأفظع حرب شهدتها أفريقيا على الإطلاق. والتمن الذي سدده الشعب الكونغولي لا يمكن تصوره. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تكبدت ملايين الوفيات، وملايين الإصابات بالإعاقة مدى الحياة، وملايين المشردين داخلياً واللاجئين، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتنامي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب تنامياً هائلاً في مناطق الصراع، لا سيما - وهذا مدعاة قلق كبير لمستقبلنا - أن جيلاً كاملاً

المجاورة. ومن خلال حلقة العمل هذه حصلت الكونغو على جهاز إلكتروني للكشف عن الأسلحة.

ويجب النظر في منع الصراعات على أساس الأولوية بغية كفالة ألا تكون الأطراف من غير الدول قادرة على حيازة هذه الأسلحة التي لديها آثار تدميرية ثبت أنها توازي آثار أسلحة الدمار الشامل. وتحقيقاً لذلك، يجب أن نشدد على وجود إدارة صارمة لمخزونات الأسلحة ووضعها تحت المراقبة، وتدمير الأسلحة غير المشروعة التي تم جمعها والفائض من الذخائر، وتوفير ثقافة نزع السلاح عن طريق جمع كل الأطراف الوطنية معاً، ولا سيما المجتمع المدني. علاوة على ذلك، إن تقديم التقارير الوطنية والنظر فيها بانتظام، في سياق اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وهي التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج برازافيل عن الأنشطة ذات الأولوية وبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل جوانبها ومكافحتها والقضاء عليها، ممارسة مشجعة تتيح لنا تقييم التقدم المحرز في مكافحة آفة الأسلحة في وسط أفريقيا.

إن الاجتماع الوزاري المقبل للجنة الاستشارية الدائمة الذي سيعقد خلال نيسان/أبريل في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيركز حصرياً على النظر في المشروع الأولي للصك الملزم قانوناً المعني بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، الذي تجرى صياغته بطلب من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونتيجة لذلك، يأمل وفدي أن يعمل اجتماع كينشاسا على تجهيز وسط أفريقيا بإطار مثالي لمكافحة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو أفضل.

المتحدة، دون المساس بأحكام الميثاق ذات الصلة، والتزاماتها تجاه صكوك دولية أخرى قائمة، وبطبيعة الحال مصالحها الوطنية والأمنية.

وينبغي لنا أيضاً أن نحدد بوضوح الصلات بين الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، فضلاً عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ووضع استراتيجيات إبداعية لمواجهة ذلك. ومن المستصوب قيام تعاون عملي في ما بين سلطات بلداننا المسؤولة عن التحقيقات، ولجان جزاءات مجلس الأمن، وبعثات حفظ السلام، والمنظمات الإقليمية والدولية. وتحقيقاً لذلك، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير قسرية ليس ضد الأفراد فحسب، وإنما أيضاً ضد أية دول أعضاء في الأمم المتحدة تنتهك عمليات حظر الأسلحة في مناطق الصراع ضمن منطقتنا دون الإقليمية.

وجهود دولتنا لمكافحة الانتشار غير المضبوط لهذه الأسلحة ينبغي أن تركز على الإيمان بأن الأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان كلها مترابطة بعضها ببعض. وخططنا الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن تتضمن جهود بناء السلام، والمساواة بين الجنسين، واستراتيجيات تمكين المرأة، وسياسات أوسع نطاقاً لخفض مستوى الفقر، ومفاهيم للأمن الوطني والبشري. وينبغي إذاً تشجيع دولنا على تعزيز التعاون الرامي إلى تجميع وتخزين وتبادل البيانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمستصوب وضع سياسات مناسبة للتدريب وبناء القدرة لتنفيذ تحديد الأسلحة وبرامج الحد منها على الصعيد الوطني. ومن شأن هذه المهمة أن يكون عبئها ضخماً للغاية على دولنا بدون مساعدة دولية مناسبة، ومن شأنها أن تكون صعبة على دولنا كي تنفذ بنجاح سياسات تحقيق السلام، والاستقرار، والأمن، وحماية ديمقراطياتنا اليافعة.

من اليافعين كان ضحية، وذاك الجيل يتضمن أغلبية سكاننا، وسيشكل مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أن أجنب المجلس سماع المزيد من المآسي. اليوم، يمر بلدي بعملية إعادة إعمار، وتعزيز المؤسسات، وإعادة بناء الدولة. وبغية كفالة نجاح هذه العملية، لا يسعنا أن نؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون والصداقة على الصعيد الدولي، طالما أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتجاوز وسط أفريقيا، وتمتد إلى القارة بأكملها، وفي الواقع إلى العالم بأسره.

كيف يمكننا مواجهة هذا التحدي والسير معاً على طريق التطبيع؟ في وسط أفريقيا، نطالب بالسلام والاستقرار. نطالب بالسلام للبقاء أو البناء، حتى من خلال تسويات سياسية تحول في الغالب دون اللجوء إلى العنف وبالتالي طلب الأسلحة والذخائر. وتسعى بلداننا إلى تعاون أفضل مع هيئات الأمم المتحدة المسؤولة أساساً عن معالجة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: مجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، والمنصب قيد الإنشاء حالياً للممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في الصراع.

وعلى الأرض، نحن في حاجة إلى إعادة التفكير في برامج أفضل تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين؛ وإصلاح قطاع الأمن. وينبغي لدولنا أن تتصدى على نحو أشد صرامة لشبكات الإمداد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق عملية تسجيل وتعقب ووسم وتحديد الأسلحة، بمساعدة ودعم مؤسسات من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، أو من خلال صكوك دولية برعاية الأمم

- تدرك تماماً خطورة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتسعى بلداننا إلى التعاون في سياق المجتمع الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، التي أنشئت كإطار للتنسيق من قبل الأمين العام الأسبق بطرس بطرس - غالي في عام ١٩٩٢.

وكما أشار العديد من الوفود، وبالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون نزع السلاح، سوف يستضيف بلدي في الشهر القادم اجتماع اللجنة الوزاري الحادي والثلاثين، الذي سيركز بشكل حصري تقريباً على إبرام مشروع صك قانوني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، بما في ذلك الذخائر والمعدات التي يمكن أن تستخدم لصنع تلك الأسلحة.

ومن هذا المنطلق، لا يسعني إلا أن أعرب عن الارتياح والامتنان العميق لكم على مبادرتكم الحسنة التوقيت بعقد جلسة المجلس اليوم. ويحدوني الأمل الكبير في أن تسهم هذه الجلسة في استدامة وتعزيز تضامن مجلس الأمن والمجتمع الدولي مع منطقة وسط أفريقيا بغية القضاء على الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

وإذا ما أذنت لي بأن أتجاوز قليلاً الوقت المخصص لي، أود أبلغ المجلس بأن بلدي سيستضيف الاجتماع التحضيري الإقليمي في كينشاسا المتعلق باجتماع الدول الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي سيعقد في نيويورك، في حزيران/يونيه. وأود أن أشكر مقدماً الوفود التي ستشارك معنا وإدارة شؤون نزع السلاح على ضمان عقد الاجتماع بالفعل، فهم سيؤكدون بذلك عزمهم على النجاح في دحر ذلك الاتجار غير المشروع الذي نشجبه جميعاً.

وبغية مكافحة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير علاجية سيصبح بعض منها وقائياً في المستقبل، وكلها ترمي إلى تعزيز قدرتنا على مواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى تراجع العنف المسلح. ووضع بلدي بالتالي إطاراً مؤسسياً، من خلال إنشاء لجنة وطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منها، ولخفض مستوى العنف المسلح. وبمساعدة منظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وعدد من المنظمات غير الحكومية، وبدعم من بعض البلدان بما فيها الولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا، اتخذ بلدي تدابير تشريعية كثيرة جداً، وعزز قدراته العملية، وأخيراً خطاً خطوات مناسبة من حيث تبادل المعلومات وصون السجلات المعنية بمراقبة الأسلحة ومصادرتها والاستيلاء عليها وتدميرها. فعلى سبيل المثال، دمر بلدي في عام ٢٠٠٩ ما يفوق ١٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح و ٤٨٠ طناً من الذخائر. علاوة على ذلك، أطلقت عملية لوسم الأسلحة في ٢٠ شباط/فبراير. وأود أن أشير بإيجاز إلى الجهود المبذولة لزيادة التوعية ونزع سلاح المجتمعات المحلية الذي يضطلع به، تحت إشراف الحكومة، البرنامج المسكوني لتحويل الصراع والمصالحة. وفضلاً عن ذلك، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتوقيع والتصديق على جميع الصكوك القانونية التي أبرمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا الميدان. وفيما يتعلق بقوانين جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكما يعلم المجلس، فإن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يجري إبرامها حسب الأصول المرعية لها أسبقية على القانون الوطني.

وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - التي تشمل، كما أشار الأمين العام للجماعة، ما يقارب ١٢ بلداً، وواجه أكثر من نصف تلك البلدان حالات صراع منذ فترة ليست طويلة



الواسع وتخزينها المفرط في إطالة أمد أعمال العنف وتأجيج الصراعات الإقليمية. وغالبا ما يرتبط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات. كما أن له علاقة بمختلف مشاكل التنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، مثل الأطفال الجنود واللاجئين وعدم الأمن الغذائي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. فمنع التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة يعد أمرا أساسيا في التصدي لتلك المسائل المتعددة الجوانب.

إننا نقدر تقديرا عميقا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لبلدان وسط أفريقيا، لا سيما عملها على إبرام صك ملزم قانونا للمراقبة دون الإقليمية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر والمواد المتصلة بتلك الأسلحة. وذلك ليس أمرا ضروريا فحسب، بل أيضا يتماشى مع الاتجاه العالمي نحو تنظيم التدفق غير المشروع للأسلحة التقليدية. ونود أيضا أن نشيد بالمبادرات السابقة التي اتخذتها دول أفريقية، مثل إعلان باماكو، وإعلانات وبروتوكولات نيروبي والجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن وفد بلدي سعيد بشكل خاص باهتمام المجلس المستمر بالتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة منذ مناقشته المواضيعية الأولى في عام ١٩٩٩، بالنظر إلى أن هذه المسألة من شأنها أن تحول دون قيام المجلس بأداء مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وأود أنؤكد بشكل خاص على أهمية ضمان فعالية حظر المجلس لتوريد الأسلحة، ليس بسبب تأثيره المباشر على كبح النقل غير المشروع للأسلحة فحسب، بل أيضا بسبب أثره البعيد المدى على عمل المجلس، بما في ذلك أنشطته في مجال حفظ السلام.

في الختام، أود أن أشارك جميع من وجهوا النداء إلى المجتمع الدولي لكي يقدم لمنطقة وسط أفريقيا كل المساعدة المطلوبة للتنسيق الفعال لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. والتزام مجلس الأمن أمر أساسي من أجل تحقيق تلك الغاية. وقد سبق أن رحبت بلداننا بالشراكة الرائعة القائمة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ولكن إن كان لنا أن نعمل من أجل حل المشكلة التي يسببها الاتجار غير المشروع بالأسلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ولكي نحني أعظم الفوائد لبلداننا وشعوبنا، فإن تلك الشراكة جديدة بأن نبني عليها وأن نعززها أكثر، سواء في مجال التنسيق اللازم لجهود الأمم المتحدة، أو فيما يتعلق بتحقيق التعاون الأكبر والأكثر فعالية مع المنظمات الإقليمية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية)** أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد كيم بونغيون (جمهورية كوريا)** (تكلم بالإنكليزية: اسمحو لي، أولا، أن أنقل إليكم، سيدي، التقدير الخالص لوفد بلدي على مبادرتكم بعقد المناقشة المفتوحة اليوم لأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا. ويرى وفد بلدي أن مناقشة اليوم تأتي في الوقت المناسب وأنها، كذلك، ذات صلة وثيقة بالنظر إلى التحديات التي نواجهها، ليس في وسط أفريقيا فحسب، بل أيضا في كل أنحاء العالم. وأود، كذلك، أن أعرب عن امتناننا لاستمرار اهتمام المجلس بهذه المسألة، ولما يقوم به الأمين العام من جهود لزيادة الوعي العام بهذه المسألة من خلال نشر التقارير التي تقدم كل سنتين، وأعتقد أنها ستوزع قريبا.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة المفضلة في العديد من الصراعات المعاصرة. ويسهم توافرها

مرة كل سنتين، وسيجري تقديمه التالي في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد غولدينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم المناسبة التوقيت بعقد هذه المناقشة المفتوحة لأثر الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة على السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا.

إننا جميعاً نأتي للمشاركة في هذه المناقشة من منظوراتنا الإقليمية والجغرافية. وبطبيعة الحال، فإن بعض المتكلمين، الذين تكلموا بعد ظهر اليوم، قد أظهروا معرفة بالحالة في وسط أفريقيا أعمق مما تعرفه أستراليا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ رسمياً تلك الدول على التدابير المحددة التي ذكرتها لنا اليوم هنا. وبالقدر نفسه، نشاطر جميعاً هدفاً مشتركاً، على النحو الوارد في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، يتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال اتخاذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها.

ويشمل تحقيق هذه الأهداف بناء الثقة بين الأمم ووضع نظام أممي دولي فعال. وهذا يتطلب، جزئياً، بذل جهود دولية متضافرة لمنع التراكم المفرط للأسلحة التقليدية وانتشارها، بما في ذلك القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لكن الحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية مسألة هامة أيضاً. وفي هذا الصدد، تعترف أستراليا وتثني على الجهود التي تبذل في أفريقيا للتوصل إلى السلام والأمن المستدامين. وتشمل هذه الجهود اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وفي إطار الأمم المتحدة أيضاً، ستسبح لنا الفرصة، في حزيران/يونيه من هذا العام، لكي نعزز جهودنا المشتركة لمعالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في اجتماع الدول الرابع، الذي يعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالمشاورات المكثفة التي تضطلع بها المكسيك بوصفها رئيسة الاجتماع الرابع. وأود أن أؤكد على دعم وفد بلدي الكامل لنجاح ذلك الاجتماع.

كما يود وفد بلدي أن يشير إلى أنه، بموجب قرار الجمعية العامة ٤٨/٦٤، سيبدأ عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، في تموز/يوليو ٢٠١٠، بغية إبرام صك ملزم قانوناً بشأن أعلى المعايير الدولية المشتركة لنقل الأسلحة التقليدية. وبالنظر إلى الآثار الخطيرة التي تترتب على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على السلام والأمن في جميع المناطق، بما في ذلك وسط أفريقيا، فإنني أعتقد أن الأسلحة الصغيرة يجب أن تقع في إطار معاهدة تجارة الأسلحة.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى أهمية منع ومكافحة السمسرة غير المشروعة في جميع الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة، بوصفه واحداً من الجوانب المختلفة المتعلقة بالاتجار غير المشروع. ومن هذا المنظور، قدمت جمهورية كوريا بالاشتراك مع أستراليا، في عام ٢٠٠٨، قرار الجمعية العامة ٦٣/٦٧، المعنون "منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها"، الذي اتخذ بتوافق الآراء. وبالنظر إلى الآثار الإيجابية للقرار على الجهود الدولية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، تود حكومة بلدي أن تطلب إلى جميع الدول الأعضاء مواصلة دعم ذلك القرار، الذي يعتمد

فإن الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأيضا الاجتماع الأول للجنة التحضيرية المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة، يتيحان لنا فرصة لتعزيز الجهود الإقليمية القائمة وإحراز تقدم دولي حقيقي.

ينبغي أيضا عدم تجاهل بذل جهود أكبر في الجمعية العامة. وكما ذكر قبل لحظات زميلي الموقر ممثل جمهورية كوريا، ستقدم أستراليا وجمهورية كوريا معا مرة أخرى مشروع قرار في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن منع السمسرة غير المشروعة ومكافحتها. ويشجع مشروع القرار هذا الدول على تنفيذ المراقبة المحلية الضرورية لمكافحة الاتجار غير المشروع ويقر أيضا بالدور الرئيسي للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في التصدي لذلك الخطر.

ونؤمن بأننا جميعا نشاطر الهدف نفسه. والهدف حدده معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح في إطار معاهدة تجارة الأسلحة في تقريره الموجز عن الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان وسط وشمال وغرب أفريقيا، لكن هذا الهدف ينطبق على جدول أعمال تحديد الأسلحة بأكمله. ويعمل الهدف الذي أشرت إليه على تحرير الناس من الخوف. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى للمضي قدما بهذا الهدف وأهداف برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة ومعاهدة تجارة الأسلحة. وسيوجه الدعم المستمر والفعال للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذه المبادرات رسالة قوية إلى دعاة الانتشار المحتملين عن قوة تصميم المجتمع الدولي على وقف التجارة غير المشروعة وغير المسؤولة في الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبذلك نكون قد أوفينا بالتزامات الأمم المتحدة بصون السلم والأمن.

وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة؛ وبرتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة؛ وبرتوكول نيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وكما قال وزير خارجية بلدي، ستيفن سميث، من فوره اليوم في خطاب في جامعة سيدني، إن من الصعب أن يتصور المرء إحراز تقدم في المسائل العالمية، بما فيها نزع السلاح، بدون العمل بصورة وثيقة مع البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي.

وفي منطقتنا، استضافت أستراليا، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، في العام الماضي اجتماعا إقليميا لمنطقة المحيط الهادئ للعمل على بلوغ أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة. وبذلك، أدركنا أنه لا يمكن تحقيق الأمن الوطني بمعزل عن الأمن الإقليمي والعالمي. وأدركنا أيضا الأهمية التي يضطلع بها بناء الثقة والعمل الجماعي الفعال بين الدول في السعي لتحقيق هذه الأهداف.

إن ترتيبات تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ، نماذج هامة على التدابير الجماعية لمنع الأخطار التي تهدد السلم والأمن وإزالتها. وهي تؤكد أيضا، بطرق عملية، على الإطار الأمني الدولي الأوسع، بما في ذلك مبادرات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعاهدة تجارة الأسلحة المرتقبة، لأنها تسعى إلى منع نقل الأسلحة غير المشروع أو غير المسؤول.

وفي هذه الأطر الأوسع للأمن الدولي، يمكن للدول الأعضاء أن تساهم في تعزيز الأمن في مختلف الأقاليم. وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، تسنح لنا هذا العام فرص قيمة للبناء على المبادرات الإقليمية لمراقبة الأسلحة وزيادة تعزيز التدابير الدولية. وكما ذكر المتكلمون الذين سبقوني،

والأسلحة الخفيفة من سيء إلى أسوأ، بفضل الخدمات الجماهيرية والدولية في بعض الأحيان.

والأسباب المحتملة لهذا الفشل تشمل الحدود السهلة الاختراق بين البلدان المتجاورة؛ وانعدام القدرة الدفاعية والأمنية؛ وانعدام الثقة فيما بين السكان؛ وتكديس الأسلحة التي ليست هناك حاجة إليها؛ والاتجار بالموارد الطبيعية، مثل الأحجار الكريمة، وعاج الفيلة وجلود الحيوانات؛ ومحاولات زعزعة الاستقرار؛ وما إلى ذلك. ولا يسع وفدي إلا أن يرحب بالنظر في الموضوع المعروض علينا، لأن بلدنا يخرج من صراع ويواجه صعوبة في وجه قيود خارجة عن إرادته، مثل تداول الأسلحة غير المشروعة في جميع أنحاء منطقتنا، التي تسيطر عليها الجماعات المتمردة والعصابات وقطاع الطرق.

ولا حاجة إلى وصف ما لهذه الآفة من آثار على شعب البلاد وعلى التنمية. وفي عام ٢٠٠٣، قامت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، في إطار سياستها الدفاعية الشاملة، بوضع الإنسان في صلب المسائل الأمنية وأكدت مجددا التزامها الصارم بجهود السلام والاستقرار في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، لأنه يتعذر تحليل المسألة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بدون أخذ المنظور الإقليمي بعين الاعتبار.

وبما أن تقليص تواجد الأسلحة مسألة أساسية بالنسبة للتنمية، تمّ الشروع في برنامج وطني لدعم التنمية بتعزيز الأمن، استنادا إلى منهج يدمج السياسات المجتمعية وعملية نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. وتهدف السياسات المجتمعية إلى تقليص انعدام الأمن من خلال أنشطة إعادة التأهيل، وتقديم الدعم في مرحلة ما بعد الأزمة إلى ضحايا هذه الأزمات، والحد من الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي توجد بحوزة المدنيين بصورة غير شرعية. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تستهدف تحديدا المقاتلين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

**السيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى)**  
(تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تهناتي الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس عام ٢٠١٠، التي تديرونها بمهارة فائقة. وأود أن أشيد بالمبادرة الهامة بشأن موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وأثره على السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويسعدني ذلك، لأن الغابون معروفة بدورها كوسيط في أفريقيا، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى بالتحديد لاشتراكها في البحث عن حلول لأزمة وسط أفريقيا. ووفدي ممتن على جميع الجهود التي يبذلها على أرض الواقع.

وأنا ممتن أيضا لنائبة الأمين العام؛ وللمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد كوستا؛ وللأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وللسيد دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على اشتراكهم في السعي للتوصل إلى حلول لمسألة الأسلحة الصغيرة.

وفي الوقت الذي أحرز فيه المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في بعض الأجزاء من العالم من خلال الجهود الجديرة بالثناء والشجاعة لتقليص إذا لم يكن القضاء على الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أدت إلى فقدان الكثير من الأرواح، فإنه ليس عاجزا عن معالجة تلك المسألة في بقية العالم، بخاصة أفريقيا، وبمزيد من التحديد، وسط أفريقيا. لقد اتخذ العديد من الإجراءات - بما في ذلك مصادرة الأسلحة وجمعها وحرقها - لكن ما زال كل هذا غيض من فيض. لقد انتقل تداول الأسلحة الصغيرة

لجنة لمكافحة الفساد والتدريب وتعزيز البرنامج الوطني لنزع السلاح وإعادة الإدماج، الذي أطلق بدعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظرا للصعوبات المالية التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن تنفيذ برنامج كهذا يتطلب تعبئة الموارد المالية للدولة ذاتها، وهو الأمر الذي لا يمكنها، للأسف، القيام به بسبب الأزمة التي تعصف بها.

لإنهاء البيع غير المشروع للأسلحة النارية، ينبغي للشركاء الدوليين مساعدة دول منطقة وسط أفريقيا بتزويدها بوسائل عملية للرصد وموارد لوجستية كافية، أي، الوسائل المادية اللازمة للقضاء على وباء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وهي الوسائل التي لا تتوافر حاليا. وبينما تقطع دول المنطقة دون الإقليمية على نفسها التزامات جادة بوضع صكوك قانونية ملزمة لتحديد الأسلحة الخفيفة مستقبلا، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي مساعدة المنطقة دون الإقليمية في بلوغ ذلك الهدف.

يؤيد وفد بلدي تماما مشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد في ختام هذه الجلسة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد باشاليس** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ينظر مجلس الأمن في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناقشات مفتوحة تعقد بصفة منتظمة منذ عام ١٩٩٩، مدفوعا بالإقرار بأن التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مزعزع للاستقرار يؤثر تأثيرا مباشرا على ولاية مجلس الأمن. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن أن تزيد من حدة الصراعات المسلحة وأن تطيل أمدتها وتقوض استدامة

السابقين الذين ما زالوا يشكلون تهديدا للسلم والأمن المدنيين. وعلينا تحويلهم من قوى هدامة إلى قوى يمكن أن تبني الوطن.

ولذلك، فإن استعادة الأمن تسير جنبا إلى جنب مع المسؤولية المدنية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن هذا المنطلق، فإن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليست مسألة أمنية فحسب بل مسألة تتعلق بحقوق إنسان أيضا. لقد أطلقت الحكومة عددا من مبادرات نزع السلاح بمساعدة من المجتمع الدولي، الذي في عام ٢٠٠١ اعتمد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بالترافق مع اتخاذ تدابير ملموسة.

ما هي نتيجة كل تلك التوصيات؟ على المستوى دون الإقليمي، تتخذ لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا قرارات مقنعة بالقدر الكافي لتأييد المبادرات المتخذة على المستوى دون الإقليمي. وفي حقيقة الأمر، توشك الدول الأعضاء في تلك اللجنة على الانتهاء من النظر في مشروع أولي لصك قانوني بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها وجميع المعدات التي يمكن استخدامها في صنعها في وسط أفريقيا. ويراعي ذلك الصك جميع جوانب الأسلحة، بدءا من صنعها وانتهاء ببيعها في الأسواق. وعلاوة على ذلك، فإنه سيعزز التعاون الشامل بين الدول الأعضاء في مكافحة تداول الأسلحة والجريمة العابرة للحدود والأعمال اللصوصية الواسعة النطاق وما إلى ذلك.

وعلى المستوى الوطني، وضعت جمهورية أفريقيا الوسطى استراتيجيات تتراوح من تعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار إلى اعتماد قوانين وزيادة الوعي العام وإنشاء

اتفاقات السلام وتعوق نجاح بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وتخطط الجهود الرامية إلى منع الصراع المسلح وتعوق تقديم المساعدة الإنسانية.

ولذلك، تهني جنوب أفريقيا وفد غابون على النظر في هذه المسألة الهامة أثناء رئاسته لمجلس الأمن من أجل عدة أمور من بينها، تعزيز الدعم الدولي لجهود بلدان وسط أفريقيا في التعامل مع دينامية محددة لهذه المسألة، ألا وهي، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتها.

لذلك، تهني جنوب أفريقيا وفد غابون على النظر في هذه المسألة الهامة أثناء رئاسته لمجلس الأمن من أجل عدة أمور من بينها، تعزيز الدعم الدولي لجهود بلدان وسط أفريقيا في التعامل مع دينامية محددة لهذه المسألة، ألا وهي، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتها.

إن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة معقدة ولها تأثير مباشر على عدد من مجالات السياسات الهامة الأخرى، مثل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والفقر والتخلف. ومن ثم، فإن من الواضح أن تلك الآفة تتطلب اهتماما على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

بالإشارة إلى المسائل التي تجري مناقشتها اليوم، نود أن نشدد على أهمية الجمعية العامة بوصفها الراعية لبرنامج العمل في مواصلة استكشاف سبل زيادة أوجه التآزر بين أحكام البرنامج المتعلقة بالتعاون وبناء القدرات والمساعدة من ناحية، وبين المبادرات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي من ناحية أخرى.

إن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤثر بصفة خاصة على جانبيين من جوانب ولاية مجلس الأمن، وهما تحديدا، عمليات حظر توريد الأسلحة وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واسترشادا بالتزامنا بالتسوية السلمية للصراعات، فإننا نؤيد عمليات حظر توريد الأسلحة التي تسهم في إحلال السلام والاستقرار الدائمين، وفي هذه الحالة أيضا من حيث صلتها بمنطقة وسط أفريقيا.

وقد دفعتنا مشاركتنا في عمليات حفظ السلام إلى إدراك قيمة الأنشطة الفعالة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باعتبارها عنصرا حيويا يسهم في نجاح عمليات السلام بأكملها. وولايات عمليات حفظ السلام، التي تُسند

اتفاقات السلام وتعوق نجاح بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وتخطط الجهود الرامية إلى منع الصراع المسلح وتعوق تقديم المساعدة الإنسانية.

ولذلك، تهني جنوب أفريقيا وفد غابون على النظر في هذه المسألة الهامة أثناء رئاسته لمجلس الأمن من أجل عدة أمور من بينها، تعزيز الدعم الدولي لجهود بلدان وسط أفريقيا في التعامل مع دينامية محددة لهذه المسألة، ألا وهي، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتها.

إن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة معقدة ولها تأثير مباشر على عدد من مجالات السياسات الهامة الأخرى، مثل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والفقر والتخلف. ومن ثم، فإن من الواضح أن تلك الآفة تتطلب اهتماما على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية ليتسنى التعامل معها بصورة فعالة. وما زال من المهم بشكل حيوي أيضا أن يضع كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة المسألة في أولوية اهتماماته، بناء على ولاية كل جهاز وبالتعاون مع الأجهزة الأخرى.

ومن المهم بنفس الدرجة أن يقدم المجتمع الدولي، وبخاصة أسرة الأمم المتحدة، دعما فعالا للحلول النابعة من داخل المناطق والمناطق دون الإقليمية، مثل مبادرة وسط أفريقيا. وتمثل الاتفاقات الملزمة قانونا التي جرى اعتمادها على المستوى دون الإقليمي لبنات ملموسة في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستويين الإقليمي والعالمي الأوسع نطاقا. وفي ذلك الصدد، يمكننا أن نضيف أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اعتمدت البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠٠١ بوصفه

مما يخلف مجموعة كبيرة من الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، ولا سيما على أمن المدنيين من جراء تأجيج النزاع المسلح، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مخاطر العنف الجنساني وتجنيد واستخدام الأطفال الجنود ويشكل خطراً على السلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

”وإذ يعترف مجلس الأمن بحق جميع الدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس وتلبية الاحتياجات الأمنية بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإنه يشدد على الأهمية الحيوية للنظم والضوابط الفعالة للتجارة الشفافة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للحيلولة دون تحويل وجهتها وإعادة تصديرها بشكل غير مشروع.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن على الدول الأعضاء أن تمتثل لأشكال الحظر القائمة على توريد الأسلحة وتصديرها، وأن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لهذه التدابير التي فرضها المجلس في قراراته ذات الصلة.

”ويساور مجلس الأمن الجزع أيضاً من عمليات تحويل الأسلحة بصورة غير مشروعة ومنافية لأشكال الحظر على توريد الأسلحة وتصديرها من أو إلى المنظمات الإجرامية أو غيرها من الجهات الجاحمة، بما في ذلك تلك التي يُعتقد أنها ضالعة في الأعمال الإرهابية، ولها صلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بتلك الموارد.

من خلال قرارات مجلس الأمن، بحاجة إلى أن تساندها موارد الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بغية كفالة أن تكون هذه الولايات مستدامة بالقدر الكافي وأن تنفذ بشكل فعال.

وختاماً، ترحب جنوب أفريقيا بمناقشة اليوم المفتوحة باعتبارها فرصة أخرى للمجلس ولأعضاء الأمم المتحدة عموماً لتطوير وصقل فهمنا المشترك لهذه المسائل بغية الإسهام بشكل ملموس في إحلال السلام والأمن في قلب أفريقيا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يُعيد مجلس الأمن تأكيد بيانات رئيسه المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/PRST/199/28) و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/21)، و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/30) و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/24) وقراره ١٢٠٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ويرحب بجميع المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في أعقاب اعتماد برنامج العمل من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ويحيط علماً بالتقدم المحرز صوب إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

”ويساور مجلس الأمن بالغ القلق حيال صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بشكل غير مشروع وإزاء تراكمها المفرط وانتشارها دون ضوابط في مناطق كثيرة من العالم، ولا سيما منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية،

دون الإقليمية للتعاون فيما بينها، عن طريق وسائل شتى منها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، من أجل تحديد هوية الأفراد والكيانات ممن يعملون في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية واتخاذ التدابير المناسبة ضدهم.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مشاركة السلطات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية مشاركة كاملة في التنفيذ العملي لكل من برنامج العمل الذي اعتمد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، الذي اعتمد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ويشجع دول وسط أفريقيا على أن تقدم بانتظام تقارير وطنية إلى الأمين العام، وفقا للصك المذكور أعلاه.

”ويشجع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مساعدة بلدان وسط أفريقيا في ضمان التنفيذ الفعال لعمليات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها المجلس، وعلى أن تتخذ في هذا السياق تدابير من قبيل إجراء تحقيقات بشأن الطرق التي تسلكها عمليات الاتجار بالأسلحة، ومتابعة الانتهاكات المحتملة والتعاون في مراقبة الحدود بالتشاور مع البلدان المعنية. ويشجع مجلس الأمن في هذا الصدد اللجان المكلفة برصد أشكال الحظر على توريد الأسلحة إلى بلدان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وبلدان مجاورة على أن تواصل، تمشيا

ويشجع مجلس الأمن جميع الأعضاء الذين لم ينضموا بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، بما فيها بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ولم يصدقوا عليها وينفذوها إلى القيام بذلك.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات العديدة الجارية حاليا داخل المنطقة دون الإقليمية، ويلاحظ الجهود الرامية إلى إنشاء سجل دول إقليمي للأسلحة الصغيرة، ويشجع بلدان وسط أفريقيا على اتخاذ التدابير اللازمة لبناء القدرات في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من خلال إنشاء سجل دول إقليمي لتجار الأسلحة، وكذلك إعداد صك دول إقليمي ملزم قانونا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع المعدات التي قد تستخدم في تصنيعها.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية معالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال نهج المسؤولية العامة والمشاركة ويشجع دول المنطقة دون الإقليمية على أن تنفذ بالكامل التدابير المعتمدة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي والنظر في اتخاذ الخطوات الملائمة في هذا الصدد.

”ويهيب مجلس الأمن بدول المنطقة دون الإقليمية تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء آليات وشبكات إقليمية فيما بين سلطاتها المعنية من أجل تبادل المعلومات في مكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ويؤكد المجلس أيضا على ضرورة تعزيز دول المنطقة



”ويقر مجلس الأمن بأهمية الاجتماع الرابع المقبل من اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد للدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٠، ويشجع الدول الأعضاء، بما فيها دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على التعاون التام مع الرئيس لكفالة أن يكمل الاجتماع بالنجاح.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات حازمة من أجل تقييد توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر إلى مناطق عدم الاستقرار في بلدان وسط أفريقيا.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار مضمون هذا البيان الرئاسي في تقرير المتابعة الذي يعده كل سنتين“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/6.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

مع ولاياتها، تضمين تقاريرها السنوية فرعاً موضوعياً بشأن تنفيذ عمليات حظر توريد الأسلحة، وبشأن ما تُبلّغ به اللجان من انتهاكات محتملة للتدابير ذات الصلة، مع إدراج توصيات، عند الاقتضاء، لتعزيز فعالية عمليات حظر توريد الأسلحة. ويمكن أيضاً تبادل هذه المعلومات مع النظام الدولي لتعقب الأسلحة والمتفجرات التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

”ويشجع مجلس الأمن كذلك اللجان المكلفة برصد أشكال الحظر على توريد الأسلحة إلى بلدان وسط أفريقيا على أن تقيم، وفقاً لولاياتها، قنوات اتصال بينها وبين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من خلال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

”ويؤيد مجلس الأمن ما تتخذه بعثات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، وفقاً لولاياتها، من إجراءات، للمساعدة في تنفيذ عمليات نزع السلاح في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويدعو الشركاء الدوليين إلى مساعدة بلدان وسط أفريقيا في بناء وتعزيز قدراتها على اتخاذ وتنفيذ التدابير المتصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدارة وكفالة أمن مخزونات الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.